المُعْرَبُ مِنْ مَكَانَيْنِ
بَيْنَ القَبُولِ وَالرّدِّ

إعداد

الدكتور/ السيد علي أحمد سليم

المدرس في قسم اللغويات

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بأسيوط

والأستاذ المساعد

في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

في كلية اللغة العربية

في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالرياض بالمملكة العربية السعودية

المعربُ من مكانَين بينَ القَبُول والرَّدِّ

السيد علي أحمد سليم
قسم اللغويات - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بأسيوط – مصر
البريد الإلكتروني: elsayed.selim@azhar.edu.eg

ملخص البحث: يتناول هذا البحث المعرب من مكانين، وآراء العلماء فيه بين القبول والرد، والأسماء التي قيل بإعرابها من مكانين، وكذلك أثر المعرب من مكانين في بعض الأحكام النحوية والصرفية، وكذلك الأسماء التي قيل إنَّه لا محذور فيها من اجتماع إعرابين ؛ لأنهما من جهتين مختلفتين، وقد جاء البحث في: (مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة)، أما المقدمة: فقد ذكرت فيها قيمة الموضوع العلمية، وسبب اختياره، وخطة البحث فيه، وأما التمهيد: فقد ذكرت فيه نبذة مختصرة عن الإعراب وموضع حركته، وأما المبحث الأول: فعنوانه: (الأسماء التى قيل بإعرابها من مكانين)، وقد اشتمل على خمسة مسائل، وأما المبحث الثاني: فعنوانه: (أثر اجتماع إعرابين في كلمة واحدة في بعض الأحكام النحوية والصرفية) وقد اشتمل على ست مسائل، وأما المبحث الثالث فعنوانه: (الأسماء التى قيل بجواز اجتماع إعرابين من جهتين مختلفتين في آخرها) وقد اشتمل المبحث على مسألة واحدة، وقد كان منهجي في الدراسة والبحث في هذا الموضوع هو ذكر آراء العلماء في المسألة وتتبعها ومناقشتها والترجيح بينها، وقد رتبت المسائل داخل كل مبحث حسب ترتيب ألفية ابن مالك، أما الخاتمة: فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث والدراسة .

الكلمات المفتاحية: المعربُ– القَبُول– الرَّدِّ– الأحكام النحوية والصرفية.

بِسمِ اللَّهِ الرّحمَنِ الرّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ...

فهذا بحث بعنوان (المُعربُ من مَكَانَينِ بَينَ القَبُولِ والرَّدّ)، وتتمثل قيمة هذا البحث العلمية فيما يأتي :

١ . أَنَّ هناك بعضًا من الأسماء قال فريق من النحاة بإعرابها من مكانين .

٢ . أَنَّ هناك بعض الأحكام امتنعت لأَنَّ جوازها يؤدي إلى اجتماع إعرابين في الكلمة الواحدة، وهناك بعض الأحكام تلزم لئلا يؤدي عدم لزومها إلى اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

٣ . هناك بعض الأسماء قال بعض النحاة إنَّه لا ضرر ولا محذور في اجتماع إعرابين في آخرها ؛ لكونهما من جهتين مختلفتين .

وقد دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع عدم تناوله بالبحث فيما أعلم مما طالعته من عنوانين موضوعات بعض المجلات العلمية، أو سؤال بعض الأساتذة المتخصصين، أو البحث عن ذلك في الشبكة العنكبوتية على الانترنت .

هذا وقد جاء البحث في (مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة)

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها قيمة الموضوع العلمية، وسبب اختياره، وخطة البحث فيه .

وأما التمهيد: فقد ذكرت فيه نبذة مختصرة عن الإعراب وموضع حركته .

وأما البحث الأول: فعنوانه: (الأسماء التى قيل بإعرابها من مكانين)، وقد اشتمل على خمسة مسائل .

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: (أثر اجتماع إعرابين في كلمة واحدة في بعض الأحكام النحوية والصرفية) وقد اشتمل على ست مسائل .

وأما المبحث الثالث فعنوانه: (الأسماء التى قيل بجواز اجتماع إعرابين من جهتين مختلفتين في آخرها) وقد اشتمل المبحث على مسألة واحدة .

وقد كان منهجي في الدراسة والبحث في هذا الموضوع هو ذكر آراء العلماء في المسألة وتتبعها ومناقشتها والترجيح بينها، وقد رتبت المسائل داخل كل مبحث حسب ترتيب ألفية ابن مالك، ووجد في المبحث الثاني مسألة صرفية جعلتها بعد المسائل النحوية .

أما الخاتمة: فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث والدراسة .

ثم ذَيَّلت البحث بثَبْتٍ لأهم المصادر والمراجع التي استقيت منها مادة البحث .

هذا ويعلم الله أَنَّني لم أدخر جهداً في هذا البحث لإخراجه في هذه الصورة، فإن أكن قد وفقت فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فحسبي أَنَّني بشر أصيب وأخطئ، فالكمال لله وحده .

وصَلِّ اللهم وسلِّم وبارِك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور

السيد على أحمد سليم

الإعراب وموضع حركته

أولاً: **الإعراب**:

حَدَّ النحاة الإعراب بحدود أهمها ما يأتي:

الأول: هو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فتكون الحركات هى دلائل الإعراب وعلاماته .

وعليه يكون الإعراب معنوياً وهو قول طائفة من النحاة، وظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم(١) .

واحتجَّ هؤلاء بأَنَّ الحركات لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكيمة كالوقف وغيره، لوجب أَنْ يكون الاسم أو الفعل غير معرب، لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر(٢) .

الثاني: هو الحركات اللاحقة أواخر الكلمات المعربة من الأسماء والأفعال، وهذه الحركات هي الإعراب نفسه، لأَنَّه لا شئ يتبين به إعراب المعرب غيرها، وهو قول طائفة من النحاة، وعليه يكون الإعراب لفظيا(٣) .

قال ابن مالك: " وهو عند المحققين من النحاة عبارة عن المجعول آخر الكلمة مُبَيِّنًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون، أو ما يقوم مقامهما، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله، وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضرب زيد غلام عمرو، وقد يلزم للزوم مدلوله: كرفع " لا نَولُك أنْ تفعل، و " لعمرُك "، وكنصب، سبحانَ الله"(٤) .

الثالث: هو صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة، ورُدَّ بأَنَّ الإعراب

---

(١) انظر البديع في علم العربية ١٥/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٥٢/١، والكافية في علم النحو ص١١، والتذييل والتكميل ١١٥/١ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١١٦/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١، والتذييل والتكميل ١١٥/١، ١١٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١ .

قد يكون بحذف لا بصوت، نحو: لم يفعلا، ولم يفعلوا، وعليه يكون الإعراب لفظياً أيضاً[١] .

الرابع: هو حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة، ورُدَّ من جهة أَنَّه لا يفهم ما أراد وعليه يكون الإعراب لفظيًّا أيضًا[٢] .

وقد ذكر أبو حيان أَنَّ جَعْلَ الإعرابِ لفظيًّا معنويًا أولى من جعله لفظيًّا فقط أو معنويًا فقط .

وقد علل ذلك بقوله " لأَنَّا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي . وهي الحركات أو السكون أو الحذف . كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ من معناه بالكلية[٣] .

يفهم من كلام أبي حيان السابق اعتراضه على الحدود السابقة كُلِّها؛ لأَنَّها إمَّا أَنْ ترجع إلى المعنى وحده، وإمَّا إلى اللفظ وحده، ولذلك تجده يذكر بعض الحدود الأخرى التى يراها أنسب وأفضل لحَدِّ الإعراب، ومن هذه الحدود التي اختارها ما نقله عن صاحب البسيط أن المختار في رسم الإعراب أن نقول: "هو قبولُ الكلمةِ العوارضَ الحادثةَ في آخرها لفظًا أو تقديرًا المؤثرة عن العوامل المختلفةِ العملِ المكافئة لها تأثيرًا لفظياً أو تقديرًا[٤] .

ومنها ما نسبه إلى بعض العلماء وهو أَنَّ الإعراب تَشَكُّلُ آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم[٥] .

ومنها ما نسبه إلى ابن خروف وهو أَنَّ الإعراب وضعُك العلامةَ في آخرٍ لفظًا وتقديرًا على وفق العامل دليلةً على معناه[٦] .

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١١٦/١ .
(٢) انظر المصدر السابق ١١٦/١ .
(٣) التذييل والتكميل ١١٧/١ .
(٤) انظر المصدر السابق ١١٧/١ .
(٥) انظر المصدر السابق ١١٧/١ .
(٦) انظر التذييل والتكمييل ١١٧/١ .

ثانياً: موضع حركة الإعراب:

مما سبق ذكره من حدود مختلفة للإعراب يتضح أَنَّ موضع حركته تكون في آخر الكلمة، وعندما تكلم سيبويه عن أوجه الإعراب والبناء عقد لذلك بابًا في الكتاب سَمَّاه " باب مجاري أواخر الكلم من العربية "[١] .

وعندما شرح السيرافي كلام سيبويه في هذا الموضع ذكر أَنَّ كلام سيبويه يحتمل وجهين: أحدهما: أَنَّ حرف الإعراب الذي تكون عليه حركة الإعراب ظاهرة أو مقدرة، والآخر: أَنَّ حرف الإعراب هو أواخر الكلم معربة أم غير معربة[٢] .

وقد جُعِلَ موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه:

الأول: أَنَّ الإعراب جئ به لمعنى طارئٍ على الكلمة بعد تمام معناها وهو الفاعلية والمفعولية فكان موضع الدَّالِ عليه بعد استيفاء الصيغة الدالة على المعنى اللازم لها[٣] .

الثاني: أَنَّ حركة الإعراب تثبت وصلًا وتحذف وقفًا، وإنَّما يمكن هنا في آخر الكلمة إذ هو الموقوف عليه[٤].

الثالث: أَنَّ أول الكلمة لا يمكن إعرابه؛ لأَنَّه يؤدي إلى الابتداء بالساكن، أو اجتماع حركتين في أول حروف الكلمة، أو اختلاط الأبنية، وكذلك لا يمكن جعل حركة الإعراب في وسط الكلمة، لما يؤدي إليه من اختلاط بعض الأبنية، أو الجمع بين الساكنين في بعض المواضع، أو توالي أربع متحركات في كلمة واحدة كـ (مدحرج) إذا تحركت الحاء ؛ لعدم وجود ما يمكن تحريكه في الحشو غيرها، أو انعدام الدليل على التغيير الذي حدث في حشو الكلمة إذا كانت حروفها كثيرة[٥] .

---

(١) الكتاب ١٣/١ .
(٢) انظر شرحه على الكتاب ٢١/١ .
(٣) انظر اللباب ٥٨/١، ٥٩ .
(٤) انظر المصدر السابق ٥٩/١ .
(٥) انظر المصدر السابق ٥٩/١، ٦٠ .

المبحث الأول

الأسماء التى قيل بإعرابها من مكانين

١ ـ الأسماء الستة

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة إلى أقوال كثيرة، ومن بين هذه الأقوال رأي الكوفيين أَنَّها معربة من مكانين، ولهذا سأذكر هنا الأقوال مجملة، ثم أقف عند رأي الكوفيين ومناقشة العلماء له .

ومجمل هذه الآراء كالآتي:

الأول: أَنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأُتبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر، وهو مذهب سيبويه، والفارسيّ، وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وبعض المتأخرين(١) .

الثاني: أنَّ هذه الحروف إعرابٌ، وهو رأي قُطْرُب والزِيَادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه(٢) .

الثالث: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهذه الحروف إشباع، وهو رأي المازني(٣) .

الرابع: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف، وهو رأي الربعي(٤).

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٩٣، واللباب ٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، والتذييل والتكميل ١٧٥/١، ١٧٦، وتمهيد القواعد ٢٥٦/١ .

(٢) انظر التبيين ص١٩٣، واللباب ٩٤/١، والتذييل والتكميل ١٧٥/١، وتمهيد القواعد ٢٥٤/١ .

(٣) انظر الإنصاف ١٧/١، والتبيين ص ١٩٣، واللباب ٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، والتذييل والتكميل ١٧٦/١، وتمهيد القواعد ٢٥٥/١ .

(٤) انظر الإنصاف ٢١٧/١، واللباب ٩٠/١، والتذييل والتكميل ١٧٦/١، وتمهيد القواعد ٢٥٥/١ .

الخامس: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في حالة الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وهذا الرأي للأعلم، وابن أبي العافية من المتأخرين(١) .

السادس: أَنَّها معربة بالحركات والحروف معاً، وهو الذي يعنون به أَنَّه إعراب من مكانين، وهو رأي الكسائي والفراء والكوفيين(٢)، وهو الرأي الذي سيناقشه البحث بعد سرد آراء النحاة فيها .

السابع: أَنَّها معربةٌ بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، وهو رأي الجَرْمِي، وهشام في رأيه الآخَر(٣) .

الثامن: أَنَّ " فاك " و " ذا مال " معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأَنَّ " أباك " و " أخاك " و " حماك " و"هَنَاك" معربة بالحروف، وهو رأي أبي زيد السهلي، وتلميذه أبي على الرندي(٤) .

التاسع: أَنَّ الواو والألف والياء في هذه الأسماء دلائل إعراب، وهو رأي الأخفش، وكذلك قال في المثني والمجموع على حَدِّهِ، واختُلِفَ في تفسير قول الأخفش، فقال أبو إسحاق والسيرافي إنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور هذه الحركات في تلك الحروف كونُ حروف العلة تطلب حركاتٍ من جنسها .

وقال ابن السَّرَّاج وابن كيسان: معنى قول الأخفش أَنَّها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، وعلى هذا

---

(١) انظر الإنصاف ١٩/١، والتذييل والتكميل ١٧٦/١، وتمهيد القواعد ١/ ٢٥٥،٢٥٦.

(٢) انظر الإنصاف ١٧/١، والتبيين ص١٩٣، واللباب ٩٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، والتذييل والتكميل ١٧٦/١، وتمهيد القواعد ٢٥٤/١، ٢٥٥ .

(٣) انظر التبيين ص١٩٣، واللباب ٩٢/١، والتذييل والتكميل ١٧٦/١، ١٧٧، وتمهيد القواعد ٢٥٣/١ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ١٧٧/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧/١ .

الاختلاف في فهم قول الأخفش في المثني يمكن أَنْ يُفَسَّر قوله في هذه الأسماء إنَّها دلائل إعراب بتفسيرين ويكون كُلٌّ من التفسيرين رأيًا، وعليه يكون مجموع الآراء في إعرابها عشرة آراء[1] .

مناقشة رأي الكوفيين في المسألة:

سبق في الرأي السادس من الآراء المتقدمة أَنَّ الكسائي والفراء والكوفيين يرون أَنَّ هذه الأسماء معربة بالحركات والحروف معًا، فهي في حالة الرفع معربة بالضمة والواو، وفي حالة النصب بالفتحة والألف، وفي حالة الجر بالكسرة والياء .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأَنْ قالوا: أجمعنا على أَنَّ هذه الحركات: الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، والأصل فيه: أَبَوٌ فاستثقلوا الضمة على الواو، فنقلوها إلى الباء وحذفوا الواو، فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر ؛ فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، وفي النصب: رأيت أباك، وفي الجر: مررت بأبيك، والإضافة طارئة على الإفراد، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، وذلك نحو: هذا غلامٌ، ورأيت غلامًا، ومررت بغلامٍ، وتقول في الإضافة: هذا غلامُك، ورأيت غلامَك، ومررت بغلامِك، فالحركات التي كانت إعرابًا له في الإفراد هي بعينها إعرابًا له في الإضافة، فكذلك هاهنا، والذى يدل على صحة هذا تَغَيُّرُ الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مَجْرى الحركات في كونها إعرابًا ؛ بدليل أَنَّها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فَدَلَّ على أَنَّ الضمة والواو علامةٌ للرفع، والفتحة والألف علامةٌ للنصب، والكسرة والياء علامةٌ

(١) انظر التذييل والتكميل ١/١٧٧، وتمهيد القواعد ١/٢٥٣، ٢٥٥ .

للجر، فَدَلَّ على أَنَّه معرب من مكانين[١] .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بدليل آخر وهو قولهم: إِنَّما أُعرِبَت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، فوجب أَنْ تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه[٢] .

واحتج البصريون لمذهبهم وهو كونها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب . بأَنَّ الإعراب إِنَّما دخل الكلام في الأصل لمعنى . وهو الفصل، وإزالة اللبس، وللفرق بين المعاني المختلفة، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك . وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى الجمع بين إعرابين ؛ لأَنَّ أحدهما يقوم مقام الآخر، فلا حاجة للجمع بينهما في كلمة واحدة، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهب إليه الكوفيون أَنَّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب، وهو كون كُلُّ معرب ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه ليس له نظير، فإِنَّه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[٣] .

وقد أجاب أبو البركات الأنباري عن استدلال الكوفيين بأَنَّ حركات الإعراب التي تكون في هذه الأسماء هي بعينها التي تكون إعرابًا لها في حال الإضافة، بأَنَ ذلك الاستدلال فاسدٌ ؛ لأَنَّ حرف الإعراب في هذه الأسماء في حال الإفراد هو الياء، فأَمَّا حرف الإعراب في حال الإضافة فهو حرف العلة، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الياء في حال الإضافة حركات إعراب، لأَنَّ حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة[٤] .

(١) انظر الإنصاف ١٩/١ بتصرف يسير .
(٢) الإنصاف ٢٠/١ .
(٣) انظر الإنصاف ٢٠/١، ٢١، وانظر اللباب ٩٣/١، والتذييل والتكميل ١٨٣/١، ١٨٤ .
(٤) انظر الإنصاف ٣١/١، ٣٢ .

وأجاب عن تنظيرهم ذلك بأَنَّ حركات الإعراب في: هذا غلامٌ، ورأيت غلامًا، ومررت بغلامٍ هي نفسها في: هذا غلامُك، ورأيت غلامَك، ومررت بغلامِك . بأَنَّ بينهما فرقًا، فحرف الإعراب في: غلامٌ في حال الإفراد وحال الإضافة واحد، أما حرف الإعراب في الأسماء الستة في حال الإفراد هو الياء، وفي حال الإضافة هو حرف العلة(١) .

وأجاب الأنباري عن قول الكوفيين: " إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها . بأَنَّ هذا ينتقض بـ " غدٍ " و " يدٍ" و"دمٍ"، فإنَّها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحدٍ(٢) .

وأجاب عن قولهم: " ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان . بأَنَّ الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة، والحكيم لا يزيد شيئًا لغير فائدة ؛ توجب أَنْ تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام(٣) .

ومن الردود التي رُدَّ بها على مذهب الكوفيين أَنَّ " فوك" و " ذو مال" حرفان، ويؤدي القول بإعرابهما من مكانين إلى أَنْ يكون الإعراب في جميع حروف الكلمة(٤) .

ومنها أيضًا أَنَّ القول بإعرابها من مكانين يؤدي إلى التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية(٥) .

هذا وقد أجاب أحد العلماء المحدثين عن الرد الأول على رأي الكوفيين، وهو كون مذهبهم لا نظير له في كلام العرب، فقال: "قد حدثناك حديث صنيع العرب في " امرئ " و " ابنم " و " أَنَّهم في ظاهر الأمر .

(١) انظر الإنصاف ٣٢/١
(٢) انظر المصدر السابق ٣٣/١ .
(٣) انظر المصدر السابق ٣٣/١ .
(٤) انظر اللباب ٩٣/١ .
(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧/١ .

يعربونهما من مكانين: الحرف الآخِر، والحرف الذي قبل الآخِر، فللكوفيين أن يقولوا: لا نسلم أَنَّ هذا لا نظير له في كلام العرب، بل له نظير من الصحيح الآخر، وهو "امرؤ" و"ابنم" فإنَّا رأينا العرب تعربهما من مكانين"[1] .

تعقيب:

مما سبق يتضح أَنَّ الأسماء الستة معربة من مكانين على رأي الكوفيين، ومعربة من مكان واحد على رأي البصريين، وردَّ البصريون على الكوفيين بأَنَّ مذهبهم لا نظير له في كلام العرب، وقد ثبت أَنَّ له نظيرًا في كلام العرب وهو " امرؤ " و " ابنم " كما ذكر أحد أعلامنا المعاصرين، وأيضًا بقية مسائل المبحث التي أضافها البحث إلى هاتين المسألتين، وهذا يعضد مذهب الكوفيين، أَمَّا ما ردَّ به البصريون على الكوفيين من أَنَّ الإعراب إنَّما دخل الكلام للفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا يحصل بإعراب واحد ؛ لأنَّ أحدهما يقوم مقام الآخَر، فلا حاجة للجمع بينهما من مكان واحدٍ فيمكن الجواب عليه بأَنَّ القول بإعرابها بالضمة والواو في حال الرفع، والفتحة والألف في حال النصب، وبالكسرة والياء في حال الجر لا يؤدي اللبس أو اختلاط هذه المعاني .

وخلاصة الأمر يمكنني القول بأَنَّ رأي الكوفيين بإعراب الأسماء الستة من مكانين وإن كان مرجوحًا إلَّا أَنَّه ليس محالًا، وأيضًا له نظير من كلام العرب كما سيأتي في بقية مسائل هذا المبحث، وفي مسألة المبحث الثالث .

---

(١) الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٢٠/١، حاشية رقم (١) .

٢ ـ " امرؤ " و " ابنُم "

اختلف النحاة في إعراب " امرِئ " و " ابنِم " على مذهبين:

الأول: أَنَّهما معربان من مكانين، تقول: هذا امرُؤٌ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرِئٍ، وهذا ابنُمٌ، ورأيت ابنمًا، ومررت بابنِمٍ، فـ" امرؤ" معرب من الراء والهمزة، و " ابنم " معرب من النون والميم، ونسب هذا الرأي للكسائي، والفراء، وغيرهما من الكوفيين(١) .

وقد ذكر ابن منظور علة ذهابهم هذا المذهب في " امرئ " فقال: "وإنما أعرب من مكانين والإعراب الواحد يكفي من الإعرابين أَنَّ آخره همزة، والهمزة قد تترك في كثير من الكلام، فكرهوا أَنْ يفتحوا الراء ويتركوا الهمزة فيقولوا: " امرَوْ " فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة، فلا يكون في الكلام علامة للرفع، فعَرَّبُوه من الراء ؛ ليكونوا إذا تركوا الهمزة آمنين من سقوط الإعراب(٢) .

ويفهم من تعليل ابن منظور السابق أَنَّه يذهب هذا المذهب وكذلك قوله قبله: " تقول: " هذا امرُؤٌ " ورأيت امرأً، ومررت بامرِئٍ " معربًا من مكانين، ولا جمع له من لفظه "(٣) .

وقال فى " ابنم ": " وروى عن أبي الهيثم أَنَّه قال: يقال: هذا ابنُك، ويزاد فيه الميم فيقال: هذا ابنُمُك، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين، فقيل: هذا ابُنُمك فضمت النون والميم، وأعرب بضم النون وضم الميم، ومررت بابنِمِك، ورأيت ابنَمَك، تتبع الميمَ النونَ في الإعراب، والألف مكسورة على كل حال "(٤) .

وذهب هذا المذهب بدر الدين العيني في شرحه لقول الشاعر :

---

(١) انظر لسان العرب (مَرَأَ)، وارتشاف الضرب ٢٣٦/٢، والتذييل والتكميل ٧٥/١، وهمع الهوامع ١٤٣/١، ومعجم القواعد العربية ١٦٠/٢ .
(٢) انظر اللسان (مَرَأَ) .
(٣) انظر اللسان (مَرَأَ) .
(٤) انظر المصدر السابق (بلي) .

لُقَيمُ بنُ لُقمَانَ مِنْ أُختِهِ *** فَكَانَ ابنَ أُختٍ لَهُ وَابنَمَا[١]

قال: وقوله " ابنَمَا " عطف على قوله: " ابنَ أختٍ " أي: وابنًا له أيضًا، والميم فيه زائدة، وذلك كما في قول الشاعر يصف رجلًا :

... ... وَلَمْ يَحمِ أَنفًا عِندَ عِرسٍ وَلَا ابنِمِ[٢]

فإنه يريد الابن، والميم زائدة، وهو معرب من مكانين، تقول: هذا ابنُمٌ، ومررت بابنِمٍ، ورأيت ابنَمًا، تتبع النونَ الميمَ في الإعراب والألف مكسورة على كل حال[٣] .

وذهب إلى ذلك بعض المعاصرين حيث قال معلقًا على هذا المذهب في الأسماء الستة: " ونظير هذا ما قالوه في " امرِئٍ " و "ابنِمٍ" فإنَّه يقال: "جاء امرُؤٌ" بضم كُلٍّ من الراء والهمزة، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنْ امرُؤٌ هَلَكَ** ﴾[٤]، ويقال: رأيت امرأً، بفتح كُلٍّ من الراء والهمزة، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ أَبُوكِ امرَأَ سَوْءٍ** ﴾[٥] ... ويقال: مررت بامرِئٍ بكسر كُلٍّ من الراء والهمزة، ومنه قول الله جل ذكره: ﴿ **لِكُلِّ امرِئٍ مِنهُم يَومَئِذٍ شَأْنٌ يُغنِيهِ** ﴾[٦]، وكذلك وكذلك يصنعون مع " ابنم "[٧] .

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في تخليص الشواهد ص٢٢٢، وشرح ابن الناظم ص٩١، والمقاصد النحوية ٥٥٧/١، وخزانة الأدب ١٠٨/١١ .

(٢) عجز بيت من الطويل صدره : عَرَارُ الظَّلِيمِ استَحقَبَ الرَّكبُ بَيضَهُ ***
وهو منسوب إلى ضمرة بن ضمرة في تاج العروس (بني)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ١٤٠/٣، والصحاح (بنا)، والمقاصد الشافية ٤٩٣/٨، والمقاصد النحوية ٥٦٠/١، والشاهد في قوله: "ابنم" حيث زيدت الميم في "ابن" .

(٣) المقاصد النحوية ٥٦٠/١ .

(٤) سورة النساء من الآية : ١٧٦ .

(٥) سورة مريم من الآية : ٢٨ .

(٦) سورة عبس الآية : ٣٧ .

(٧) انظر الانتصاف من الإنصاف ١٩/١ حاشية (١) وانظر البحث ص٢٢ .

وقال آخر في " امرِئٍ ": " فالأكثر فيه أَنْ تُتبِعَ حركةض الراء حركةَ الهمزة في آخره وفق موقعها من الإعراب، والمراد أَنَّه يعرب من مكانين"[١] .

الثاني: أَنَّ حركة العين في " امرِئٍ" و " ابنِمٍ " تابعةٌ لحركة اللام وأَنَّهما معربان من مكان واحد، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

قال سيبويه: " هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف، وهو" ابنُمٌ " و"امرُؤٌ " فإن جررت قلت: " في ابنِمٍ وامرِئٍ "، وإن نصبت قلت: " ابنَمًا وامرَأً "، وإن رفعت قلت:" ابنُمٌ وامرُؤٌ"، ومثل ذلك قولك: يازيدَ بنَ عمروٍ "[٢]

ثم بَيَّنَ سيبويه العلة في ذلك فقال: وإِنَّمَا حملهم على هذا أَنَّهم أنزلوا الرفعة التي في قولك: " زيد " بمنزلة الرفعة في راء " امرئ " والجرة بمنزلة الكسرة في الراء، والنصبة كفتحة الراء، وجعلوه تابعًا لابن"[٣] .

وقال المبرد: " ومنها " امرُؤٌ " فاعلم واعتلاله إتباع عينه للامه وهذا لا يوجد في غير ما يعتل من الأسماء، ومن ذلك "ابنُمٌ" وإنما هو "ابن" والميم زائدة فزادت في هذا الاسم المعتل كما ذكرت لك فأُتبِعَت النونُ ما وقع في موضع اللام كما أُتبِعَت العينُ اللامَ فيما ذكرتُ لك[٤] .

واختار الهَرَوِيُّ هذا المذهب فقال: " واعلم أَنَّ حركة ما قبل الهمزة والميم في قولك: " امرُؤٌ" و " ابنُمٌ " تابعة لإعرابهما في الرفع والنصب والخفض وليست بإعراب "[٥] .

---

(١) انظر معجم القواعد العربية للشيخ عبد الغني الدقر ١٦٠/٢ .
(٢) الكتاب ٢٠٣/٢ .
(٣) المصدر السابق ٢٠٤/٢ .
(٤) المقتضب ٩٣/٢ .
(٥) الأزهية ص٢٥ .

واختاره كثيرٌ من النحاة منهم ابن مالك[١]، وأبو حيان[٢] والسيوطيُّ[٣].

ولا بُدَّ هنا من الإشارة إلى أَنَّ " امرَأً " و " ابنَمًا " فيهما لغة أخرى وهى فتح راء " امرَئ " على كل حال وجعل الإعراب على الهمزة، وكذلك فتح نون " ابنَم " على كل حال وجعل الإعراب على الميم " تقول: هذا امرَؤٌ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرَئٍ، وهذا ابنَمٌ، ورأيت ابنَمًا، ومررت بابنَمٍ "[٤] . وعلى هذه اللغات لا يتأتى القول بالإعراب من مكانين أو القول بالإتباع .

وفي " امرِئٍ " لغة ثالثة، وهى ضم الراء على كل حال وجعل الإعراب على الهمزة، تقول: هذا امرُؤٌ، ورأيت امرُأً، ومررت بامرُئٍ[٥] . وعلى هذه على اللغة لا يتأتى القولان السابقان أيضًا .

وذكر ابن مالك أَنَّ اللغة الأولى هى أحسنُ اللغات فيهما[٦] .

" مَرْءٌ" بإسقاط الألف :

يستعمل " امرؤ " بإسقاط الألف، وفي إعرابه مذهبان أيضًا:

أحدهما: الإعراب من مكانين، وهو إتباع الميم بحركة الهمزة، فتقول: قام مُرءٌ، وضربت مَرْءًا، ومررت بمِرءٍ[٧] .

الآخر: الإعراب من مكان واحد، وحينئذ تكون ميمه مفتوحة، وراؤه ساكنة، ويكون إعرابه على الهمزة فتقول: قام مَرءٌ، وضربت مَرءًا، ومررت بمَرءٍ[٨] .

---

(١) انظر التسهيل ص٨، وشرحه لابن مالك ٤٨/١ .
(٢) انظر الارتشاف ٢٣٦/٢، والتذييل والتكميل ١٧٤/١ .
(٣) انظر الهمع ١٤٣/١ .
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١، واللسان (مرأ) و(بني) .
(٥) انظر اللسان (مَرَأَ) .
(٦) انظر شرح التسهيل ٤٨/١ .
(٧) انظر اللسان (مَرَأَ)، والهمع ١٤٣/١، ومعجم القواعد العربية ١٦٠/٢ .
(٨) انظر اللسان (مرأ)، والهمع ١٤٣/١، ومعجم القواعد العربية ١٦٠/٢ .

وفيه لغة ثانية، وهي كسر ميمه مطلقًا وجعل الإعراب على الهمزة، تقول: قام مِرءٌ، ورأيت مِرءًا، ومررت بمِرءٍ[١] .

وفيه لغة ثالثة: وهى ضم ميمه مطلقاً وجعل الإعراب على الهمزة، تقول: قام مُرءٌ، ورأيت مُرءًا، ومررت بمُرءٍ "[٢] .

تعقيب :

مما سبق يتضح أَنَّ الرأيَ الأكثرَ شهرةً في إعراب " امرِئٍ " و " ابنِمٍ " هو الرأي القائل بإعرابهما من مكانين، وقد سبق أَنَّ بعض الأعلام المعاصرين أجاب عن رَدِّ البصريين على الكوفيين بأَنَّ الأسماء الستة معربة من مكانين، حيث رَدَّ البصريون على الكوفيين بأنَّ ذلك ليس له نظير من كلام العرب، وأجاب بعض العلماء عن ذلك بأَنَّ له نظيرًا من كلام العرب وهو " امرُؤٌ " و " ابنُمٌ "، كذلك يفسر بعض العلماء الرأي الآخر فيهما وهو القائل بإتباع حركة العين حركة اللام فيهما بأَنَّه ما يعرف بالإعراب من مكانين .

(١) انظر الهمع ١٤٣/١ .

(٢) انظر المصدر السابق ١٤٣/١ .

٣ ـ الأفعال الخمسة

اختلف النحاة في إعراب الأفعال الخمسة، ومجمل الآراء فيها كما يأتي:

الأول: أَنَّ ثبوت النون علامة للرفع، وحذفها علامة للنصب والجزم، وألف التثنية، وواو الجماعة، وياء المخاطبة ضمائر رفع متصلة، تقول فى الرفع: أنتما تذهبان، وهما يذهبان، وأنتم تذهبون، وهم يذهبون، وأنتِ تذهبين، وفي النصب: أنتما لن تذهبا، وهما لن يذهبا، وأنتم لن تذهبوا، وهم لن يذهبوا، وأنتِ لن تذهبي، وفي الجزم: أنتما لم تذهبا، وهما لم يذهبا، وأنتم لم تذهبوا، وهم لم يذهبوا، وأنتِ لم تذهبي، وهذا هو رأي جمهور العلماء في إعراب الأسماء الخمسة[١] .

الثاني: أَنَّ النون ليست إعرابًا، وإِنَّمَا هي دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول الأخفش[٢]، ونُسِبَ إلى السهيلي[٣] .

وضُعِّفَ هذا القول بأَنَّ الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك فادعاءُ إعراب غيرها مدلول عليه بها مردودٌ، لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه[٤] .

الثالث: أَنَّ هذه الأفعال معربة، ولا حرف إعراب فيها، لأَنَّه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل، وهى حرف صحيح، ولا يكون الضمير ؛ لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من فتح وضم وكسر، وحرف الإعراب

---

(١) انظر الكتاب ١٩/١، وشرحه للسيرافي ١٥٩/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٠٢ وما بعدها، والتسهيل ص١٠، وشرحه لابن مالك ٥٠/١، ٥١، والتذييل والتكميل ١٩٠/١، وتمهيد القواعد ٢٧٩/١ وما بعدها .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥١/١، والتذييل والتكميل ١٨٨/١ .

(٣) انظر رصف المباني ص ٣٣٨، والتذييل والتكميل ١٩٠/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥١/١ .

لا يلزم الحركة، فلم يبق إلَّا أَنَّ تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها، وهو رأي الفارسي[١]

وعلق أبو حيان علي هذا الرأي بأَنَّ بينه وبين رأي الأخفش السابق مناسبةً، إلَّا أَنَّ الأخفش يقول: إنَّ الإعراب فيها مقدر، فهو أشبه[٢] .

وعلَّق عليه ناظر الجيش بقوله " وأما الفارسي فلا يقوم له دليل على ما ادَّعَاهُ في هذه المسألة[٣] .

الرابع: أَنَّ الألف والواو والياء في هذه الأفعال علامات إعراب بمنزلة " الزيدان " أو " الزيدون " تدل على التثنية والجمع للفاعل، وقد رُدَّ هذا الرأي برُدُودٍ ومن بين هذه الردود التي رُدَّ بها أَنَّه يؤدي إلى كون هذه الأفعال معربة من مكانين[٤] .

تعقيب:

واستناداً إلى هذا الرأي الأخير في إعراب هذه الأفعال، وإنْ كان مردودًا عليه يمكن القول بأَنَّ الأفعال الخمسة من الأشياء التي قيل بإعرابها من مكانين .

(١) انظر أمالي ابن الحاجب ٨٠٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩١/١، وهمع الهوامع ٢٠١/١، ٢٠٢ .
(٢) انظر التذييل والتكميل ١٩١/١، وهمع الهوامع ٢٠١/١، ٢٠٢ .
(٣) انظر تمهيد القواعد ٢٨١/١ .
(٤) انظر التذييل والتكميل ١٩١/١ .

٤ ـ بعض الأسماء المفتوح أوائلها

ذكر بعض النحاة أَنَّ هناك أَسماءً مفتوحًا أوائلُها، مثل: "الفَقْر" والعامة تضمه، وليس الضم فيه بخطأٍ، ولكنَّه اسم مثل: العُسْر والجُهْد والضُّعْف، والمصادر منها: الجَهْد والضَّعْف والفَقْر وإن كان لم يجر على هذه المصادر فعل، كقولهم: فَقَر يفقُر، وإنما يقال: افتقر، ويجوز أَنْ يكون الفتح والضم فيها على لغتين بمعنى واحد(١) .

ثم ذكر أَنَّ من العرب من يفتح أوائل هذه الأسماء إذا كان إعرابها في آخرها النصب، ويضمها إذا كان إعرابها الرفع، ويكسرها إذا كان إعرابها الجر، على الإتباع(٢) .

ثم قال مُعَقِّبًا على هذا: " وينبغي لمن قال بالمعرب من مكانين أَنْ يجعل هذا الضرب منه "(٣) .

تعقيب:

استنادًا إلى الكلام السابق وهو جعل هذا الضرب من المعرب من مكانين عند من يقول به يمكن عَدِّ هذه الأسماء من الأسماء التي قيل فيها بالإعراب من مكانين، ويمكن أَنْ يُعَدَّ القائل بهذا ممن يسمون الإتباع في الحركات إعرابًا من مكانين كما ذكرت سابقًا .

(١) انظر : تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٢٦٢ .
(٢) انظر المصدر السابق ص٢٦٢ .
(٣) المصدر السابق ص٢٦٢ .

٥ ـ الأسماء التي تنقل فيها حركة الحرف الأخير إلى الساكن الصحيح قبله في الوقف

ذكر النحاة أَنَّه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله في حالتي الرفع والجر تخلصًا من التقاء الساكنين فيقال: "هذا بَكُرْ" و "مررت ببَكِرْ"، ولا يُحتَاج إلى ذلك في حالة النصب؛ لأَنَّه يبدل فيه من التنوين أَلفًا، فيقال: رأيت بكرَا " فلا يلتقي هنا ساكنان(١) .

وأجاز النحاة باتفاق نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله في حالتي الرفع والجر إذا كانت الكلمة معرفة بـ " أل " نحو: " هذا البَكُرْ"، و"مررت بالبَكِرْ" للتخلص من التقاء الساكنين أيضًا، قال الشاعر:

أَنَا ابنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ(٢)

والأصل: النَّقْرُ، فلما وقف نقل ضمة الراء إلى القاف الساكنة قبلها، وقال الآخر:

أَرَتْنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا * فَهَشَّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِلْ
فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِي * أَلَا بِأَبِي أَصلُ تِلْكَ الرِّجِلْ(٣)

---

(١) انظر الخصائص ٣٣٣/٢، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١، ١٧١، والمحتسب ١٠٢/١، والمنصف ص١٦، والمفصل ٤٧٥ : ٤٧٧، وأسرار العربية ص٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٥/٥، ٢١٦، والكُنَّاش في فني النحو والصرف ١٥٨/٢، ١٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢١٩/٤ .

(٢) البيت من الرجز، ونسب في الكتاب ١٧٣/٤ إلى بعض السعديين ونسب إلى عبيد الله بن ماوية في الكامل للمبرد ٤٥٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٨/١، وورد بلا نسبة في الحجة للفارسي ٢١٠/٤، وأسرار العربية ص٢٨٣، والإنصاف ٢٧٣/٢، والبديع في علم العربية ٦٨١/١، والتذييل والتكميل ١٨٣/١، ومغني اللبيب ٥٠١/٢، والتصريح ١٤٤/٣، والهمع ١١٤/٣، والشاهد في قوله " النَّقُرْ " حيث نقل ضمة الراء إلى القاف عند الوقف .

(٣) البيتان من المتقارب، وقد وردا غير منسوبين في المنصف ١٦٠، والإنصاف ٧٣٣/٢ ،م وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٥/٥، ٢١٦، ولسان العرب (رجل)، وورد الأول منهما غير منسوب أيضًا في ": ليس في كلام العرب " ص٩٧، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٦٣/١ . والشاهد في قوله " الحِجِلْ" و " الرِّجِلْ " حيث نُقلَت كسرة الحرف الأخير إلى الساكن الصحيح قبله في الوقف .

والأصل: " الحِجْلِ " فَلَمَّا وقف نقل كسرة اللام إلى الحاء الساكنة قبلها، والأصل: "الرِّجْلِ " فلَمَّا وقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها[١].

واختلف النحاة في نقل حركة المنصوب المُحَلَّى بـ" أل " إلى الساكن قبله، فذهب الكوفيون إلى جوازه، فيقال في الوقف: " رأيت البَّكَرْ "بفتح الكاف، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك[٢] .

واحتج الكوفيون بأَنَّ ذلك ثبت في المرفوع والمجرور، فكذلك يجوز في المنصوب ؛ لأَنَّ الكاف في قولنا: " رأيت البَّكَرْ " في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في حالتي الرفع والجر، وكما حُرِّكَت فيهما لالتقاء الساكنين، فكذلك ينبغي أيضًا في المنصوب ليزول التقاء الساكنين[٣] .

واحتج البصريون بأَنَّ أول أحوال الكلمة التنكير، وأَنَّ نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله لم تجز في النصب في الاسم المنكر مثل: رأيت بَكْرًا، وإِنَّمَا أُبدِلَ التنوين المنصوب ألفًا، فلَمَّا امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير تبعه حال التعريف ؛ لأَنَّ الألف واللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها، فلذلك رُوعِيَ الحكم الواحد، في حال التنكير[٤] .

واختار كثير من النحاة مذهب الكوفيين، وعلى رأسهم أبو البركات الأنباري الذي رَدَّ على حجة البصريين في كتابه الإنصاف[٥] .

ووصف ابن يعيش قياس حالة النصب هذه على حالتي الرفع والجر بأَنَّه قول حسن وقياس صحيح، ووصف رأي الكوفيين في ذلك بأَنَّه قول سديد[٦] .

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٧٣١ .
(٢) انظر الإنصاف ٢/٧٣١ .
(٣) انظر المصدر السابق ٢/٧٣٥ .
(٤) انظر الإنصاف ٢/٧٣٥ .
(٥) انظر المصدر السابق ٢/٧٣٥، ٧٣٦ .
(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢١٧ .

هذا وقد وضع النحاة لنقل هذه الحركة إلى الحرف الساكن قبلها شروطًا منها ما يأتي :

١ . أَنْ يكون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا كسكون كاف " بكْر " فلا يقال :" ثَوُبْ " و " زَيُدْ "، في: " ثَوْب " و " زَيْد " ؛ لأَنَّ ما قبل الآخر ليس صحيحًا .

٢ . أَلَّا تخرج الكلمة إلى مالا نظير له فلا يقال: هذا عِدُلْ " لعدم " فِعُلْ " بكسر فاء الفعل وضم عينه، ولا " مررت بقُفِلْ " لعدم " فُعِلْ " بضم الفاء وكسر العين، وأجازه الأخفش متمسكًا بـ " دُئِل " اسم قبيلة .

٣ . أن تكون الحركة حركة إعراب غالبًا فلا يقال: " من قَبُلْ ومن بَعُدْ " ؛ لأَنَّ الحرص إِنَّمَا هو على معرفة حركة الإعراب لا حركة البناء[١] .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما علاقة هذه المسألة بالأسماء التي قيل إنها معربة من مكانين ؟

أقول نَظَّر به ابن جني في المحتسب بعد أَنْ ذكر اللغات في "المَرْء" و" امرِئ " فقال: " كما يقول ناس في الوقف " هذا بَكُرْ " و "مررت ببَكِرْ" لَمَّا جفا عليهم اجتماع الساكنين في الوقف، وشحوا على حركة الإعراب أَنْ يستهلكها الوقوف عليها نقلوها إلى الكاف "[٢] .

وقال في الخصائص: " ألا تراك تقول في بعض الوقف " هذا بَكُرْ " و"مررت ببَكِرْ " فتنقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة، ولولا أَنَّ هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعي أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر، وهذا خطأ بإجماع[٣] .

وقال بعض علمائنا المعاصرين تعليقًا على بعض الأسماء التى ذكر

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢١٧/٥، ٢١٨، والكناش ١٥٨/٢، ١٥٩ .
(٢) المحتسب ١٠٢/١ .
(٣) الخصائص ٣٣/٢ .

أحد العلماء أَنَّه ينبغي لمن يقول بالمعرب من مكانين أَنْ يجعل هذا الضرب منها قال معلقًا: " ومن ذلك: امرؤ، والأسماء الستة " على رأي . إذا أعرب بالحروف، وكذلك بعض الأسماء حين الوقف ونقل الحركة نحو: هذا بكُرْ ومررت ببَكِرْ "[1] .

تعقيب :

استنادًا إلى ما سبق ذكره من تنظير ابن جني لبعض اللغات في " المرْء " و " امرِئ " بما يحدث من نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن الصحيح قبله في حالتي الرفع والنصب، وكذلك ما ذكره أحد علمائنا المعاصرين من عدِّ هذا النوع من نقل الحركة من المعرب من مكانين وذكره مع الأسماء الستة، و " امرِئ " و " ابنِم "، وكذلك ما سبق ذكره من أَنَّ بعض العلماء سَمَّى إتباع حركة الحرف قبل الأخير للحرف الأخير في " امرِئ " و " ابنِم " إعرابًا من مكانين، اعتمادًا على كُلِّ هذا أستطيع القول بأَنَّ هذا النوع يُعَدُّ من الأسماء التي قيل بإعرابها من مكانين .

(١) انظر تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون ص٢١٢ حاشية (٢) لكتاب تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه .

المبحث الثاني
أثر اجتماع إعرابين في كلمة واحدة
في بعض الأحكام النحوية والصرفية

١ ـ امتناع تثنية المثنى والمجموع على حده

ذكر النحاة أَنَّه لا يجوز تثنية المثنى أو جمع المذكر السالم ؛ لأَنَّ تثنيتهما تؤدي إلى اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فلا يقال: زيدانان، ولا زيدونان .

قال ابن عصفور: " ولم تثن التثنية ولا جمع المذكر السالم ؛ لأَنَّ تثنيتهما تؤدي إلى جمع علامتي إعراب في كلمة واحدة، ألا ترى أَنَّ " زيدان" و"زيدون" مرفوعان، ولوثنيتهما لكانت علامة التثنية فيهما تعطي الإعراب"(١).

وللعلة السابقة نفسها امتنع جمع المثني إذا سمى به جمع مذكر سالمًا، فإذا سميت رجلًا " زيدان " أو " زيدين " امتنع جمع هذا العلم جمع مذكر سالمًا لئلا يؤدي إلى اجتماع علامتي إعراب في كلمة واحدة(٢) .

تعقيب :

مما سبق يتضح أَنَّ فرارهم من اجتماع علامتي إعراب في كلمة واحدة جعلهم يمنعون تثنية المثنى وجمع المذكر السالم، وكذلك امتنع جمع المثنى جمع مذكر سالمًا .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/١، وتمهيد القواعد ٤٠٤/١ وما بعدها، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٨٤/١ : ٢٨٦، وشرح كتاب الحدود في النحو ص ١٠٢، والنحو والوافي ١٢٨/١ .

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ /١٢١ .

٢ ـ امتناع تثنية " كلا " و " كلتا " عند اضافتهما إلى المظهر

ذكر بعض النحاة أن " كلا " و " كلتا " إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر استُغنِيَ عن تثنيتهما بتثنية المضاف إليه في حالتي النصب والجر ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة .

ذكر هذا الكلام السهيلي مُدَلِّلًا به على كون " كلا " و "كلتا" مثنيين لفظًا تقلب ألفهما ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة فقال: "ولم يبق إلَّا أَنْ يكون كلاهما مثنىً لفظًا تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة ؛ لأَنَّك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياءً في الخفض والنصب بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت: رأيت كِلَا أخويك، ولو قلت: رأيت كِلَي أخويك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد ؛ لأنهما لا ينفصلان أبدًا، ولا تنفك " كِلَا " عن هذه الإضافة بحال "[١] .

تعقيب :

مما سبق يظهر أَنَّ فرارهم من اجتماع إعرابين في كلمة واحدة اكتفوا بتثنية الاسم المظهر المضاف إليه " كلا " وكلتا " عن تثنيتهما .

(١) انظر نتائج الفكر ص٢٢١، ٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/١، ٦٨، وبدائع الفوائد ٣٧٧/١، ٣٧٨ .

٣ ـ لزوم الياء " سنين " وإعرابه بالحركات

ذكر النحاة أن الياء تلزم " سِنِين " عند من شبهه بـ "غِسلِين" ويعرب بالحركات، وفي هذه الحالة لزم حذف التنوين ؛ لئلا يجتمع تنوينان في حرف واحد .

قال ابن مالك: " من العرب من شبه " سِنِين " ونحوه بـ "غِسلِين"، فتلزمه الياء ويعرب بالحركات فيقول: "إِنَّ سِنِينًا يطاع الله فيها لَسِنِينٌ"، و "سِنِينُكَ أكثرُ من سِنِينِي"، وبعض هؤلاء لا ينون فيقول: "مرت عليه سنينُ"، فترك التنوين لازم ؛ لأَنَّ وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد"[(١)].

وعَلَّلَ أبو حيان قول ابن مالك بلزوم الياء له ؛ بأن ذلك يمنع من اجتماع إعرابين في حرف واحد .

قال أبو حيان: " وقوله " " وتلزمه الياء " لأَنَّه يجتمع إعرابان في حرف واحد، لأَنَّها كانت قبل الإعراب بالحركات تعرب في الرفع وفيها الواو، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما ترفع به وهو الواو وبين ما ترفع به الآن وهو الضمة[(٢)] .

تعقيب:

مما سبق يظهر أَنَّ الفرار من اجتماع إعرابين في كلمة واحدة جعلهم يُلزِمُونَ " سِنِين " ونحوه الياء ويعربونه بالحركات .

---

(١) شرح التسهيل ٥٨/١، وانظر تمهيد القواعد ٣٦٨/١ .

(٢) التذييل والتكميل ٣٣١/١، ٣٣٢ .

٤ ـ امتناع العلم المنقول المركب تركيباً إسنادياً من الإعراب

ذكر النحاة أن العلم المنقول المركب تركيباً إسنادياً مثل: " تأَبَّطَ شَرًّا " يُحكَى على ما كان عليه قبل النقل إلى العلمية، فنقول: " جاء تَأَبَّطَ شَرًّا "، و " رأيت تَأَبَّطَ شَرًّا "، و " مررت بتَأَبَّطَ شَرّاً " ولا يعرب ؛ لأَنَّ إعرابه يؤدي إلى اجتماع إعرابين في آخر الكلمة .

قال ابن القَوَّاس: " وهذا الصنف من التركيب يسمي جملة محكية، لأَنَّها لم تغيرها عما كانت عليه، أو لأَنَّه لما كان الغرض من التسمية بالجملة تشبيه حال المسمى بها بالوصف الذي تتضمنه الجملة لم تغير صورتها بشبهها بحكاية الأمثال، ولأَنَّها لو أعربت بعد نقلها مركبة للزم اجتماع إعرابين في آخر الكلمة وهوة محال "[١] .

تعقيب:

مما سبق يتضح أنَّ إعراب العلم المنقول المركب تركيبًا إسناديًا يُحكَى ولا يُعرَب ؛ لئلا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة .

(١) شرح ألفية ابن معطي ص٦٤٤، وانظر شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض ص ١٣٩ .

٥ ـ امتناع تثنية وصف الاسمين إذا اختلف عاملهما بوصفٍ واحدٍ

يجوز تثنية وصف الاسمين إذا كان عاملهما واحدًا، أما إذا اختلف عاملهما فلا يجوز .

قال ابن فَلَاح: " يجوز تثنية وصف الاسمين إذا كان عاملهما واحدًا، نحو: قام زيدٌ وعمروٌ الكريمان، ورأيت زيدًا وخالدًا العالمين، ومررت بسعيد ومسعود العابدين، وأَمَّا إذا اختلف أجزاؤهما ومعناهما فإنَّه يجوز وصف كل واحد منهما بصفة مفردة، ولا يجوز تثنية صفتهما إجماعًا، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، لا يجوز الظريفان ولا الظريفين ؛ لامتناع اجتماع إعرابين مختلفين في معرب واحد، وليس الحمل على أحدهما بأولى من الحمل على الآخر "[١] .

تعقيب:

مما سبق يتضح أَنَّ فرارهم من اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة جعلهم يمنعون تثنية وصف الاسمين إذا اختلف عاملهما وأجزاؤهما .

(١) شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ٤٢١/٢ .

٦ ـ حذف علامة المثنى والمجموع على حَدِّه عند النسب

يحذف من المنسوب إليه علامة التثنية، وعلامة جمع المذكر السالم، فيقال في النسب إلى: " زيدان " و " اثنان " و" زيدون " و" عشرون ": " زَيْدِيّ " و " اثْنِيّ " و"عِشْرِيّ " هذا على رأي من يعربهما بالحروف، وأَمَّا من أجرى المثنى مُجْرَى " سَلمَان " وجمع المذكر مُجْرَى " غِسلِين " فإنَّه لا يحذف منهما شيئًا، فيقول في النسب إلى "زيدان" و" نُصَيبِين " علمين،: " زَيْدَانِيّ " و " نُصَيْبِيْنِيّ " .

وقد ذكروا أنَّ علة حذف علامة التثنية والجمع المصحح على الرأي الأول هي فرارهم من اجتماع علامتي إعراب، إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب، وحذفت النون تبعًا لما قبلها، لأَنَّهما زيادتان زيدتا معًا، فتحذفان معًا "[1] .

تعقيب:

مما سبق يتضح أَنَّ فرارهم من اجتماع علامتي إعراب في آخر الكلمة جعلهم يحذفون علامة التثنية والمجموع على حَدِّهِ عند النسب إليهما عند من يعربهما بالحروف .

(١) انظر في ذلك : الأصول في النحو ٦٨/٣، وتوضيح المقاصد ١٤٥٢/٢، وأوضح المسالك ٢٦٠/٤، وتمهيد القواعد ٤٦٨٤/٩، وشرح الشاطبي على الألفية ٤٨٢/٧، ٤٨٣، والتصريح ٣٩٣/٢، وهمع الهوامع ٣٩٤/٣، وشرح الأشموني على الألفية ٧٣٠/٣، ٧٣١ .

المبحث الثالث

الأسماء التي قيل بجواز اجتماع إعرابين

من جهتين مختلفتين في آخرها

اجتماع إعرابين: لفظي وتقديري في كلمة واحدة

قد يجتمع في الكلمة إعرابان: أحدهما لفظي، والآخر: تقديري، وذلك عندما يدخل عليها حرف جر زائد، أو شبيه بالزائد، مثل قوله تعالى: ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرزُقُكُم** ﴾[1]، فـ (خالق) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، فاجتمع فيها إعرابان: أحدهما: لفظي وهو الجر بالكسرة، والآخر: تقديري وهو الرفع بالضمة المقدرة، ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ **أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ** ﴾[2]، فـ " بشير " فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وغير هذين المثالين أمثلة أخرى كثيرة للأسماء التي تدخل عليها حروف الجر الزائدة أو الشبيهة بالزائدة .

قال ابن عقيل وهو يتحدث عن حكم المبتدأ وعن العامل فيه وكونه معنويًّا وهو كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها: " واحترز بغير الزائدة من مثل " بِحَسْبِكَ درهمٌ " و احترز بشبهها من مثل: " رُبَّ رجلٍ قائمٌ " فـ " رجل " مبتدأ، و " قائم " خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: رُبَّ رجلس قائمٌ وامرأةٌ " [3] .

وقال الخضري شارحًا كلام ابن عقيل السابق: " قوله " فرجل" مبتدأ وهو كـ " حسب " رفعه مقدر لحركة الجار الزائد، أو شبهه، ولا ضرر في اجتماع إعرابين: لفظي وتقديري، لاختلاف جهتهما، وقيل: مرفوع محلًّا، ولا

---

(١) سورة فاطر من الآية : ٣ .

(٢) سورة المائدة من الآية : ١٩ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠١/١ .

يختص بالمبنيات[١] .

وقال الصَّبَّان ذاكرًا الوجهين السابقين: " وهل المجرور بحرف الزائد أو شبهه مرفوع تقديرًا ولا محذورَ في اجتماع إعرابين: لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين أو محلًّا ولا يختص المَحَلِّيُّ بالمبنيات قولان"[٢] .

ونلحظ في النصين السابقين أَنَّه لا ضرر ولا محذوف في اجتماع إعرابين لفظي وتقديري، لاختلاف جهتهما، أي: ظاهر ومقدر، والظاهر: جَرٌّ علامتُهُ الكسرة، والمقدر: رفعٌ علامتُهُ الضمة، وفي هذا تصريح بجواز اجتماع إعرابين مختلفين فى كلمة واحدة إذا اختلفت جهتهما .

ونلحظ أيضًا أَنَّ هناك رأيًا آخرَ وهو كون أحدهما إعرابًا لفظيًّا والآخر محليًّا ولا يختص المَحَلِّيُّ بالمبنيات .

تعقيب:

مما سبق أستطيع القول: إِنَّه لا مانع من اجتماع إعرابين لفظي وتقديري في كلمة واحدة، لاختلاف جهتهما على القول الأول .

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٩١/١ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٧/١ .

الخاتمة

الحمد لله، بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسالات، سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الثقات .

أما بعد ...

فهذه أهم ما توصلت إليه من نتائج خلال البحث والدراسة :

١ . أنَّ رَدَّ مذهب القائلين بإعراب الأسماء الستة من مكانين بأَنَّه ليس له نظير من كلام العرب يمكن أَنْ يُجابَ عنه بأَنَّ له نظيرًا من كلام العرب وهو " امرُؤٌ "و " ابنُمٌ "، وباقى المسائل التى أضافها البحث فى مبحثه الأول .

٢ . أَنَّ رَدَّ البصريين على الكوفيين بأنَّ القول بإعراب الأسماء الستة من مكانين يؤدي إلى اختلاط المعاني من فاعلية ومفعولية وغيرهما . يمكن أَنْ يُجابَ عنه بأَنَّ إعراب هذه الأسماء حال إضافتها بالضمة والواو في حال الرفع، وبالفتحة والألف في حال النصب، والكسرة والياء في حال الجر لا يؤدي إلى اختلاط هذه المعاني .

٣ . أنَّ إعراب بعض الأسماء من مكانين وإنْ كان مرجوحًا إلَّا أَنَّه غيرُ مُحالٍ.

٤ . أَنَّ بعض العلماء يُطلِق على إتباع حركة الحرف قبل الأخير لحركة الحرف الأخير في الإعراب إعرابًا من مكانين .

٥ . أَنَّ فرار النحاة من اجتماع إعرابين في كلمة واحدة أَثَّرَ في بعض الأحكام النحوية بالامتناع، وأَثَّر في بعضها الآخر باللزوم .

٦ . أَنَّه لا ضرر من اجتماع إعرابين في كلمة واحدة إذا كانا من جهتين مختلفتين .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (١)

الدكتور
السيد على أحمد سليم

(١) سورة هود من الآية : ٨٨ .

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان . تحقيق: رجب عثمان محمد . الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة . (دون تاريخ) .
٢. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . الناشر . دار الأرقم . الطبعة الأولى . (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م) .
٣. الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق: عبد الحسين الفتلي . الناشر . مؤسسة الرسالة . بيروت . (دون تاريخ) .
٤. أمالي ابن الحاجب . تحقيق: الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة . الناشر: دار الجيل . بيروت، دار عمار . الأردن (دون تاريخ) .
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد . الناشر: المكتبة العصرية . الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م) .
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي . الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع (دون تاريخ) .
٧. إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي . تحقيق: الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني . الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ . ١٩٨٧م) .
٨. بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية . تحقيق: الدكتور / علي العمران . الناشر: دار عالم الفوائد . مكة المكرمة . المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ) .
٩. البديع في علم العربية لابن الأثير . تحقيق: فتحي أحمد علي الدين . الناشر . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م) .
١٠. البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى . طبع دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى

(١٤٠٧هـ . ١٩٨٦٠) .

١١. تاج العروس للزبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين . الناشر: دار الهداية (دون تاريخ) .

١٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري . تحقيق: الدكتور / عبد الرحمن العثيمين . الناشر: دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م) .

١٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي . تحقيق: الدكتور/ حسن هنداوي . الناشر: دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى (دون تاريخ) .

١٤. تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه . تحقيق: الدكتور / محمد بدوي المختون . الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف . جمهورية مصر العربية

١٥. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري . نشر: دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م) .

١٦. تعليق الفرائد بشرح تسهيل الفوائد للدماميني . تحقيق: الدكتور/ محمد المفدى . الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ . ١٩٨٣ م) .

١٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش . تحقيق: أد/على محمد فاخر، وأد/ على السنوسى محمد وآخرين، نشر: دار السلام . القاهرة . الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ) .

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق: الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان . الناشر: دار الفكر . الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م) .

١٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر . (دون تاريخ) .

٢٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . الناشر:

دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى (١٤١٧هـ . ١٩٩٧م) .

٢١. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي . تحقيق: بدر الدين قهوجي . وبشير جويجابي . الناشر: دار المأمون للتراث . دمشق . الطبعة الثانية (١٤١٣هـ . ١٩٩٣م) .

٢٢. خزانة الأدب ولب لباب السان العرب لعبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح: الشيخ / عبد السلام محمد هارون . الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ . ١٩٩٧م) .

٢٣. الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى . تحقيق / محمد على النجار . طبع دار
الهدى . بيروت . الطبعة الثانية (دون تاريخ) .

٢٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . تحقيق: الدكتور/ نوري حمودي القيسي . الناشر: عالم الكتب . بيروت . الطبعة الأولى (دون تاريخ) .

٢٥. سر صناعة الإعراب لابن جني . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى (١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م) .

٢٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى (١٤١٩هـ . ١٩٩٨م) .

٢٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . الناشر: دار التراث . القاهرة . الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م) .

٢٨. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . محمد باسل عيون السود . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م) .

٢٩. شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني . تحقيق ودراسة . رسالة دكتوراه للباحث

/ حسن محمد عبد الرحمن أحمد في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤١٤هـ . ١٩٩٤م) .

٣٠. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون . الناشر: دار هجر . مصر . الطبعة الأولى (١٤١٠هـ . ١٩٩٠م) .

٣١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق: الدكتور / صاحب أبو جناح . الناشر: جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر . الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ . ١٩٨٠م) .

٣٢. شرح شافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت (١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م) .

٣٣. شرح كافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم . عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الأولى (١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م)

٣٤. شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني . تحقيقًا ودراسةً . رسالة دكتوراه للباحث/ نصار بن محمد بن حسين بن حميد الدين في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٢١هـ)

٣٥. شرح الكافية ليعقوب بن بن أحمد ب حاجي عوض . تحقيق: الدكتور/ سعد أبو نور . رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمنصورة .

٣٦. شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي . تحقيق: الدكتور/المتولي رمضان أحمد الدميري . الناشر: مكتبة وهبة . القاهرة . الطبعة الثانية (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م) .

٣٧. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر :دار الكتب العلمية (دون تاريخ)

٣٨. شرح المفصل لابن يعيش . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م) .
٣٩. الصحاح (تاج الفقه وصحاح العربية) للجوهري . تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . الناشر: دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م) .
٤٠. الكامل في اللغة والأدب للمبرد . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . الناشر: دار الفكر العربي . الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) .
٤١. الكتاب لسيبويه . تحقيق: الشيخ / عبد السلام محمد هارون . طبع مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م) .
دار ابن حزم . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م) .
٤٢. الكناش في فني النحو والصرف لابن شاهنشاه . تحقيق: الدكتور / رياض بن حسن الخوام . الناشر :المكتبة العصرية . بيروت (٢٠٠٠م).
٤٣. اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل . تحقيق: الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى (١٤١٩هـ . ١٩٩٨م) .
٤٤. لسان العرب لجمال الدين بن منظور . الناشر: دار صادر . بيروت . الطبعة الأولى (دون تاريخ) .
٤٥. ليس في كلام العرب لابن خالويه . تحقيق: أحمد عبد بالغفور عطار . الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .
٤٦. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء لعبد الغني الدقر . الناشر: دار القلم دمشق . الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)
٤٧. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري . تحقيق: الشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد . طبع المكتبة العصرية . بيروت (١٤١١هـ . ١٩٩١م).
٤٨. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق / علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م) .

٤٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي . تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين . الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . مكة المكرمة . الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م).

٥٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني . تحقيق: الدكتور/ علي فاخر، والدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر . الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . القاهرة . جمهورية مصر العربية . الطبعة الأولى (١٤٣١هـ) .

٥١. المقتضب للمبرد . تحقيق: الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة . الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف . جمهورية مصر العربية . الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م) .

٥٢. المنصف (شرح تصريف المازني) لابن جني . الناشر . دار إحياء التراث القديم (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م) .

٥٣. نتائج الفكر في النحو للسهيلي . الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .

٥٤. النحو الوافي للدكتور / عباس حسن . الناشر: دار المعارف . مصر . الطبعة الحادية عشرة (دون تاريخ) .

٥٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي . تحقيق: عبد الحميد هنداوي . الناشر: المكتبة التوفيقية . مصر (دون تاريخ) .